

# الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 405 لسنة 1991 بتقرير  
بعض الاحكام في شأن الخاضعين  
لقانون الخدمة الوطنية من غير  
اللائقين صحبا

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 7

السنة الثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم (405) لسنة 1991 م  
بتقرير بعض الأحكام في شأن الخاضعين  
لقانون الخدمة الوطنية من غير  
اللائقين صحيًا**

اللجنة الشعبية العامة  
بعد الاطلاع على القانون رقم 9 لسنة 87 م ، بشأن الخدمة الوطنية ، والقوانين  
المعدلة له ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (366) لسنة 1983 بتنظيم مكاتب  
التنسيق العسكري ،  
وعلى كتاب رئاسة أركان المناوبة الشعبية المسلحة ،  
وعلى الدراسة المقدمة من أميني اللجنة الشعبية العامة للتقويم والتدريب المهني  
والضمان الاجتماعي ، المحالة بموجب كتاب أمانة التقويم والتدريب المهني  
رقم 42 / 6 / 124 المؤرخ في 27 / 1 / 1991 م ،  
وعلى ما انتهت إليه اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادى السابع لعام  
1991 م .

قررت

**مادة (1)**

يكون اداء الخدمة الوطنية بالنسبة للأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام قانون  
الخدمة الوطنية ، والذين ثبت عدم لياقتهم الصحية لاداء هذه الخدمة في المجال  
ال العسكري ، وكذلك الاناث اللاتي لا يختزن اداء الخدمة الوطنية في المجال  
ال العسكري ، في المجالات الخدمية والانتاجية وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في  
هذا القرار.

**مادة (2)**

تتولى ادارة الخدمة الوطنية اعداد قوائم بالأشخاص المطلوبين لاداء الخدمة  
الوطنية في المجالات الانتاجية والخدمية وفقاً للدفعات التي يتم استدعاؤها ، وحالتها

إلى المكتب المشار إليه بالمادة (3) وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو توجيههم للجهات المختصة لاتمام إجراءات تنسيبهم وفقاً للأحكام المنصوص عليها بهذا القرار.

### مادة (3)

يتولى مكتب التنسيق العسكري بأمانة اللجنة الشعبية العامة استلام كشوفات الخاضعين لاداء الخدمة الوطنية في المجالات الانتاجية والخدمية التي تحال اليه من ادارة الخدمة الوطنية ، وتنظيفها وتبويتها وحالتها ، من ثم ، إلى جهات العمل المختلفة وذلك لتنسيبهم للعمل ، على النحو المنصوص عليه بالمادة (4) من هذا القرار.

### مادة (4)

يتم تنسيب الاشخاص المنصوص عليهم بالمادة (1) من هذا القرار إلى أمانات اللجان الشعبية العامة النوعية والبلديات والشركات والمشات العامة ، وكذلك الوحدات الخدمية والانتاجية وذلك على النحو التالي :-

أ- بالنسبة للعاملين بإحدى الجهات المذكورة ، يكون التنسيب لاداء الخدمة في جهة العمل .

ب- بالنسبة للخريجين يتم تنسيبهم للعمل بإحدى جهات العمل وفق الاجراءات المقررة بالنسبة لغيرهم .

ج - بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص ، يتم تنسيب المهنيين والحرفيين منهم للعمل بجهات العمل المختلفة وفقاً لخبراتهم على أن تكون الأولوية في التنسيب لوحدات الشعب المسلح ثم للوحدات الانتاجية ثم للوحدات الخدمية .

أما الذين لا يمتهنون أية حرفة أو مهنة فتتولى اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني تأهيلهم وتدريبهم في المهن والحرف المختلفة ، ويتم تنسيبهم بذات الكيفية المنصوص عليها بالفقرة السابقة ، على أن تختص فترة التدريب في هذه الحالة من ضمن المدة المقررة للخدمة الوطنية .

### مادة (5)

يتولى مكتب التنسيق العسكري بالتنسيق مع المنسقين العسكريين بجهات العمل المعنية .. متابعة الخاضعين لأحكام هذا القرار والتأكد من مواظبيهم على العمل بالجهات المنسبين إليها ، وعليه ابلاغ ادارة الخدمة الوطنية باسماء من أنهوا مدة

الخدمة الوطنية ، لاتخاذ اجراءات منحهم بطاقة الاثبات وفقاً للنظم المعمول بها في هذا الشأن .

#### مادة (6)

تكون مدة الخدمة الوطنية للخاضعين لأحكام هذا القرار ، متساوية لمدة خدمة نظرائهم في وحدات الشعب المسلح ، وبنادق الشروط والأوضاع المعمول بها في شأن هؤلاء ، كما يستحقون ذات المكافأة الشهرية المقررة ، ويتم صرفها من قبل الجهات المنسبين للعمل بها .

#### مادة (7)

فيما عدا العاملين باحدى جهات العمل والخاضعين لاداء الخدمة الوطنية في المجالات الانتاجية والخدمية ، لا تتحسب مدة الخدمة الوطنية ضمن مدة الخدمة المحسوبة لأغراض الترقية والأقدمية والاجازات .

#### مادة (8)

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار تسرى على الخاضعين لأحكام هذا القرار ذات القواعد الواردة بالقانون رقم 9 لسنة 87 م ، وتعديلاته المشار إليها .

#### مادة (9)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

#### اللجنة الشعبية العامة

صدر في 9 ذي القعده 1400 و. ر

الموافق 22 الماء 1991 م